الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.1/35/12
24 November 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الأولى
البند ٥ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

ان الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ والموجهة اليكم من الممثل الدائم لاثيوبيا والمعممة بوصفها الوثيقة A/C.1/35/6 من وثائق الجمعية العامة هي محاولة أخرى من جانب اثيوبيا لتضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بحالة المفاوضات التي تجريها لجنة المساعي الحميدة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية والتي انشئت من أجل حل الخلافات بين الصومال واثيوبيا .

فبالاضافة الى الاسلوب الفظ الذى كتبت به الرسالة وافتقارها الى اللياقة الدبلوماسية فانها تشوه لبيعة النزاع الصومالي الاثيوبي والحالة في القرن الافريقي بشكل عام . ومن ثم فانه من الضرورى وضع الامور في نصابها مرة أخرى .

وينبغي ، أولا ، التشديد على أن بعثة المساعي الحميدة ليست مكونة من وزراء للخارجية ولكن من ثمانية من رؤساء الدول . وكانت مهمة وزراء الخارجية الذين حضروا اجتماع اللجنة في لاغوس في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ هي الاستماع الى بيانين من الصومال واثيوبيا وتقديم تقارير عن ذلك الى رؤساء دولهم . ونظرا لأن رؤساء الدول الثمانية لم يجتمعوا مجرد اجتماع ، وبالتالي لا يمكن أن يكونوا قد وضعوا أو أصدروا أية توصية ، فمن الواضح أن التأكيدات القاطعة التي تكررت في الرسالة الاثيوبية ومؤداها أن لجنة المساعي الحميدة " أقرت توصيات " و " أنجزت مهمتها بنجاح " هي أكاذيب متعمدة .

وينبغي ، ثانيا ، التشديد أيضا على أن اثيوبيا ، باخلالها بسرية اجتماع وزراء الخارجية بنية واضحة هي تقويض عملية المفاوضات ، قد انتهكت المبادئ الأساسية للنهج المتبع في بذل

المساعي الحميدة . ويقر الممثل الدائم لاثيوبيا نفسه بأن اجتماع لافوس كان مغلقا ، بيد أنه في محاولته تبرير قيام اثيوبيا بتعميم ما يسمى بالتوصيات لا يوضح سبب ادعائها لنفسها حقا لا تملكه الا لجنة رؤساء الدول المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية وهو حق اصدار أية بيانات أو توصيات قد تسفر عنها المفاوضات الحالية .

ان قيام اثيوبيا بتعميم رسائل تتضمن دعاوى زائفة ليس اساءة استعمال لنهج المساعي الحميدة فحسب ، بل هو أيضا اساءة استعمال لحق الدول الأعضاء في تعميم وثائق تحت رعاية الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالتعاون مع لجنة المساعي الحميدة ، فقد كانت اثيوبيا وليست الصومال هي التي دأبت على المناورة لتأجيل عقد اجتماع منذ عام ١٩٧٣ حتى شهر آب / أغسطس الماضي حين عقد اجتماع وزراء الخارجية أخيرا ازاء اصرار رئيس لجنة المساعي الحميدة . وقد كان الدكتور سياكا ستيفنز ، رئيس جمهورية سيراليون والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، على حق عندما أعرب في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ عن أسفه لعدم نجاح الاجتماع ولزيادة التوتر بين اثيوبيا والصومال . بيد أن اشارته الى المشكلة لم يقصد بها ايضاح أن رؤساء الدول الذين لم يجتمعوا بعد قد اتخذوا قرارا في هذا الشأن . ولم يكن في خطابه ما يوحي بأن عمل لجنة المساعي الحميدة قد انتهى . بيد أنه يبدو أن لا شيء يحول دون النظام الاثيوبي وتحريف ما قاله رئيس منظمة الوحدة الافريقية نفسه في محاولة هذا النظام خداع الرأى العام العالمي .

وتكرر الرسالة الاثيوبية الافتراءات المعتادة عن موقف الصومال ازاء المعاهدات الدولية وقرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . ومن ثم ينبغي ايضاح أن المعاهدات الوحيدة التي ترفضها الصومال هي تلك المعاهدات التوسعية غير القانونية التي عقدتها اثيوبيا الاستعمارية في نهاية القرن الماضي مع الدول الاوروبية والتي كانت اخلالا بالاتفاقات المعقودة بين القادة الصوماليين وهذه الدول كما أنها عقدت دون علم الشعب الصومالي .

وتؤيد الصومال بقوة ما ورد في الرسالة الاثيوبية من المبادئ المقبولة عالميا للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتسوية السلمية للمنازعات ، وحرمة الحدود المعترف بها قانونا ، والاعتراف بالسلامة الاقليمية . بيد أن الرسالة خلت من أى ذكر لمبدأ له أهمية مماثلة وهو مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال الوطني . ولو أن المبادئ التي تعتمد عليها اثيوبيا الاستعمارية لادامة سيطرتها على الشعوب المخضعة قد استعملت في القضاء على حق تقرير المصير غير القابل للتصرف ، لظل ملايين الافريقيين الذين يتمتعون حاليا بالانتماء الى دولة يرزحون تحت نير الاستعمار . ان الصومال الغربي وأريتريا اقليمان واقعان تحت سيطرة الدولة الامبراطورية الاثيوبية ولهما نفس حق التحرر من الاستعمار الذى مارسه كثير من الشعوب الافريقية الاخرى على مدى العقدين الماضيين .

وفيما يتعلق بمبدأ احترام الحدود الموروثة عند انتهاء الاستعمار فان ذلك لا يمكن أن يطبق على اثيوبيا الا في حالة قيامها ، اسوة بالدول الاستعمارية الأخرى ، بانهاء استعمارها لما تملكه من المستعمرات . والواقع أن السؤال الذى يمكن طرحه هو متى حصلت اثيوبيا على استقلالها وماذا كانت حدودها في ذلك الوقت ؟

وحين اعتمد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في القاهرة في عام ١٩٦٤ القرار المتضمن لهذا المبدأ الذى طالما استشهد به ، أعرب عدد من البلدان عن تحفظاته القوية في هذا الشأن . ومن الحقائق التي تفوق ذلك أهمية وان قلت الاشارة اليها أن النزاع الصومالي الاثيوبي حول انهاء الاستعمار في الصومال الغربي والنزاعات الاخرى التي لم يكن قد فصل فيها بعد قد استبعدت صراحة من نطاق ذلك القرار . وقد شدد مقترح القرار وهو الرئيس نيريرى ، رئيس تنزانيا (تنجانيقا وزنزيبار في ذلك الحين) على أن اقتراحه يستهدف الحيلولة دون قيام نزاعات في المستقبل وأن النزاعات التي كان يجرى التفاوض بشأنها لن تتأثر به . وقد قال الرئيس نيريرى وقتئذ : " انى أعتقد أن اقتراحي لا يمس على الاطلاق المفاوضات الجارية حاليا بين الصومال والدول الاخرى التي توجد بينه وبينها نزاعات بشأن الحدود " . وقد حظي هذا الموقف بتأييد الرئيس نيكروما بل وبتأييد أكليلو هابتي والدى ، رئيس الوزراء الاثيوبي في ذلك الحين ، الذى قال :

" ومجمل القول أن هذا القرار يذكرنا بما أوضحناه تماما في الميثاق الذى وقعناه جميعا . فمن ناحية ، هناك احترام للسلامة الاقليمية للدول ، أى احترام للحدود .... ومن ناحية أخرى ، فان الفقرة ٤ من المادة ٣ من الميثاق تشير الى التسوية السلمية لأى نزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتحكيم . ومن ثم ، فان هذا القرار ، في رأيي المتواضع ، لا يتعلق بحال بالنزاع القائم بين الصومال واثيوبيا على سبيل المثال . ونحن موافقون ، عملا بالفقرة ٤ من المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي تشير الى التسوية السلمية عن طريق المفاوضات والوساطة والتحكيم . وتبعا لذلك ، فقد وافقنا على الاجتماع حول مائدة مستديرة للتفاوض " .

وعلى ضوء ما تقدم فان مسألة الصومال الغربي التي استبعدت بجلاء من نطاق قرار منظمة الوحدة الافريقية بشأن الحدود في عهد الاستعمار ، ينبغي أن تسوى على أساس التفاوض . ومما لا شك فيه أن النجاح لن يكتب لهذه العملية ما لم يؤخذ حق تقرير المصير في الحسبان . ومن الواضح أن وضع جميع نواحي أية مشكلة في الاعتبار يشكل شرطا أساسيا للتسوية السلمية للمنازعات .

وختاما ، لا بد لي من تسجيل دهشتي لتجرؤ الممثل الدائم لاثيوبيا على اتهام الصومال بتصعيد التوتر في القرن الافريقي وبتهديد سيادة دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، في حين أن بلده قد دعت دولة عظمى الى التدخل في نزاع محلي يدور حول حق تقرير المصير والاستقلال ، ومنحت الاتحاد السوفياتي حقا غير مقيد في استعمال موانيها الجوية العسكرية والمدنية .

وسمحت بانشاء قواعد بحريـــة سوفياتية في ميناءى مصوع وعصب وفي جزر دحلق ، وسمحت بوجـــــود عشرات الآلاف من القوات السوفياتية والكوبية بصفة دائمة في أراضيها ، وشجعت ، لأغراضها الذاتية الاستعمارية ، الهيمنة السوفياتية في القرن الافريقي على حساب الاستقرار في المنطقة وحســـــاب المبادئ الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية .

واني على ثقة من أن الدول الأعضاء لن يصعب عليها ادراك أن الدولة الامبراطورية الاثيوبية هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن الحالة الخطيرة السائدة حاليا في القرن الافريقي ، ومـــن أن هذه الدول سوف ترفض المحاولات المغرضة المتكررة من جانب المسؤولين في ذلك البلد لتشـــويـه الحقيقـــة .

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية تحت البند ٥ من جدول أعمال الـــــدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

(توقيع) أحمد محمد عـــدن
السفير
والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة

- - - - -